الخميس 25 فبراير/ شباط 2021 م 13 رجب 1442 هـ ◻ العدد 2369 السنة السابعة
Thursday 25 February 2021

العربي الجديد

هوامش

لم يتسبّب فيروس كورونا الجديد بأزمة صحية فحسب، إنّما طاول كذلك مناحي مختلفة من حياة الناس. ويشكو أصحاب المقاهي في تونس، مثل نظرائهم حول العالم، من انكماش في نشاطهم يهدّد أبواب رزقهم

الفيروس أفرغ تلك الفسحات من مرتاديها (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

مقاهي تونس

مواجهة الإفلاس وسط أزمة كورونا

تونس ـ **مريم الناصري**

أغلق محمد الهادي مقهاه عند الساعة الرابعة من بعد الظهر، على الرغم من أنّ الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمصلحة المقاهي والمطاعم في خلال أزمة كورونا تسمح له بفتح باب رزقه حتى الساعة السابعة إنّما من دون السماح ببقاء الزبائن فيه بعد الرابعة. ويؤكد الهادي لـ«العربي الجديد»، أنّ «لا فائدة من بقاء المقهى مفتوحاً إلى حدود السابعة طالما نحن مقيّدون ببيع القهوة حصراً بعد الرابعة وعدم استقبال الناس. فهؤلاء بمعظمهم يحبّذون الجلوس في المقهى مع الأصدقاء»، لافتاً إلى أنّ «إجراءات المنع قلّصت عدد زبائننا كثيراً في خلال الأشهر الأخيرة وبتنا نواجه شبح الإفلاس». ولا يخفي الهادي أنّه سرّح نادلَين من العاملين في المقهى «بسبب عدم القدرة على دفع أجورهما. وأنا لست استثناءً، فأصحاب المقاهي بمعظمهم يواجهون المشكلة نفسها منذ انتشار فيروس كورونا الجديد».

ويُعَدّ قطاع المقاهي من بين أكثر القطاعات المتضرّرة بوباء كورونا. فالناس بمعظمهم يتفادون الجلوس فيها مخافة الإصابة بالعدوى. كذلك فإنّ الإجراءات التي اتّبعتها الحكومة للتخفيف من سرعة انتشار الفيروس قضت بتقييد عمل المقاهي لساعات معيّنة وبطاقة استيعاب لا تتخطّى 30 في المائة في داخل المقهى و50 في المائة في فسحته الخارجية، الأمر الذي أدّى إلى تراجع عدد الزبائن وتراجع عائداتها المالية. يُذكر أنّ المساعدات المالية التي قدّمتها الدولة لأصحاب المقاهي وللعمّال لم تكن مبالغ كبيرة تمكّن من حلّ جزء ولو بسيط من مشاكل القطاع. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة كانت قد اتخذت جملة من الإجراءات الوقائية ابتداءً من شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

في السياق، يقول نائب رئيس الغرفة الوطنية لأصحاب المقاهي صدري بن عزوز، لـ«العربي الجديد»، إنّ «القطاع الذي يضمّ نحو 20 ألف مقهى ويُشغل أكثر من 100 ألف عامل، بات يواجه مشاكل كبيرة منذ انتشار وباء كورونا. فأغلب القرارات الحكومية التي تُتخذ للتخفيف من حدّة ذلك الانتشار تُضيق على عمل المقاهي. ونحن نتفهم تلك الإجراءات التي تهدف إلى تجنّب الاكتظاظ وانتقال العدوى بسرعة، لكنّ 80 في المائة من أصحاب المقاهي يواجهون الإفلاس، في حين أنّ عدداً من تلك المصالح أغلق أبوابه مع تسريح مئات العمال». يضيف بن عزوز أنّ «أصحاب المقاهي بمعظمهم يطالبون بالسماح لهم باستقبال نسبة لا تقل عن 50 في المائة من الزبائن مع توفير مساعدات خاصة للعمال، بالإضافة إلى تمكين أصحاب المقاهي من قروض يؤجَّل سدادها إلى حين انفراج الأزمة». ويؤكد أنّ «المقاهي بمعظمها تتقيّد بتطبيق الإجراءات الوقائية، من فرض تباعد وتنظيف مستمر واللجوء إلى الأكواب ذات الاستعمال الواحد، في حين ثمّة هياكل رقابية عدّة تتابع التزام المقاهي بتطبيق توصيات اللجنة العلمية لمجابهة فيروس كورونا الجديد».

وكان مئات من أصحاب المقاهي قد نفّذوا وقفات احتجاجية في جهات عدّة في فترات مختلفة، مطالبين بمساعدتهم في المحافظة على مواطن الشغل والتخفيف من التضييق المفروض على أعمالهم والذي تسبّب في تراجع عدد زبائنهم وانخفاض عائداتهم المالية واضطرارهم إلى تسريح آلاف من العاملين في القطاع.

باختصار

الإجراءات الوقائية الخاصة بأزمة كورونا قيّدت عمل المقاهي مع طاقة استيعاب لا تتخطى 30 في المائة في داخلها و50 في المائة في فسحاتها الخارجية

80 في المائة من أصحاب المقاهي يواجهون الإفلاس، في حين أنّ عدداً من تلك المصالح أغلق أبوابه مع تسريح مئات العمال

مئات نفّذوا وقفات احتجاجية مطالبين بمساعدتهم في المحافظة على مواطن الشغل والتخفيف من التضييق المفروض على أعمالهم

ويبدو أنّ تراجع عدد زبائن المقاهي ليس مرتبطاً فقط بإجراءات الحكومة وبتحديد نسبتهم فيها لتفادي الاكتظاظ. فالناس باتوا يتجنبون الأماكن المكتظة مثل المقاهي والمطاعم والملاهي المغلقة مخافة الإصابة بكوفيد-19. ويشير عبد الحميد ضيف الله، وهو مواطن خمسيني، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّه لم يجلس في أيّ مقهى «منذ أكثر من ستة أشهر خشية من التقاط العدوى. لذا صرت أكتفي بشراء كوب من القهوة قبل العمل من دون الجلوس في المقهى، أو أجالس الأصدقاء في الحدائق العمومية التي باتت بديلاً لكثيرين يختارون الجلوس في أماكن مفتوحة».

يضيف ضيف الله أنّ «للجلوس في المقهى مع الرفاق رونقاً فريداً ومتعة خاصة، غير أنّنا بتنا مكرهين على تلافي الأماكن المغلقة في ظلّ تفشي الفيروس، خصوصاً أنّ ثمّة مقاهي لم تحترم إجراءات التباعد لضيق مساحتها ولا تتقيّد بعدد الزبائن الذي حدّدته الدولة».

وتفيد الأرقام التي أصدرها المعهد الوطني للإحصاء في تونس بأنّ نسبة الانكماش الاقتصادي التي تسبّب بها الوباء في النصف الثاني من عام 2020 تخطّت 20 في المائة، فيما ارتفعت نسبة البطالة من 15 إلى 18 في المائة. من جهتها، أشارت منظمة الأعراف وأصحاب المؤسسات في تونس إلى أنّ الموجة الأولى لوباء كورونا تسبّبت في خسارة نحو 165 ألف مواطن عملهم، لا سيّما في القطاعات الهشة والصغيرة، مرجّحة ارتفاع العدد إذا تواصل ارتفاع انتشار العدوى.

وأخيراً

كلوب هاوس... حرية أم قيد؟

سعدية مفرح

واضحٌ أن «كلوب هاوس» أصبح هو الموضوع المفضل لكثيرين من كتاب المقالات الصحافية هذه الأيام، فقد قرأت، خلال الأسبوع الجاري، أكثر 20 مقالة تقريبا، رحّب معظمها بهذا التطبيق المثير، والذي اقتحم عالم التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد، بعد فترة من الهدوء الذي ساد هذا العالم تقريبا. ويعتمد التطبيق، الذي ظهر بشكل محدود قبل شهور قليلة، على فكرة غرف المحادثات الصوتية العامة لكل المنضمين إليه، وفق آليةٍ تتيح لمن ينشئ واحدة من هذه الغرف أن يستقبل فيها كل من يودّ المشاركة في النقاش المطروح في العنوان.

ويبدو أن عدم السماح بإنشاء حسابات في هذا التطبيق إلا لمن تصل إليه دعوة خاصة ممن سبقه إليه فكرة تسويقية ناجحة، ساهمت في تشويق كثيرين للدخول إليه، باعتباره ناديا للنخبة، وهو ما ضاعف من مرّات تحميله أكثر من مرة، خلال الأسبوعين الفائتين، ما جعله يتربع على قائمة تطبيقات التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد بسرعة شديدة، خصوصا في منطقة الخليج العربي.

وعلى الرغم من أن فكرة التطبيق ليست جديدة بالكامل، فقد سبقتها برامج ومواقع تعتمد على الدردشة الصوتية قبل سنوات، إلا أن الجديد في «كلوب هاوس»، هذه المرة، أنه أتى ربما بعد فترة تشبّع من الاستخدام التقليدي لوسائل التواصل الاجتماعي المعتادة، والمعتمدة على فكرة التدوين الكتابي، مثل «فيسبوك» و«تويتر»، ما رجّح كفّة التطبيق الجديد باعتباره أكثر سهولة في الاستخدام، حيث لا يتطلب سوى فتح أيقونة الميكرفون والتحدّث في أي قضية شاء، بلا سقف رقابي منظور. ولأن محادثات الغرف الصوتية في «كلوب هاوس» تختفي تماما بمجرد إغلاق الغرفة، ولن يعود لها أي وجود، بل تتلاشى في الفضاء السيبراني الحرّ بمجرد التلفظ بها، فهذا ساهم في تعزيز إحساس المستخدمين بشيء من الأمان، حتى وإن كان أمانا زائفا! فالجميع يقول ما يريد ولا دليل على ما قاله ما دام التطبيق يشترط على من يودّ التسجيل فيه أن يتعهد بعدم الاحتفاظ بنسخة مما يقال بأي شكل، تحت طائلة العقوبة بالحرمان من البقاء فيه لاحقا، على الرغم من أن كثيرين يعتقدون أن هذه الخاصية تحديدا لن تبقى على ما هي عليه طويلا. ومن التجارب السابقة لنا في استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي، منذ عقد ونصف العقد تقريبا، تعلّمنا أن المتضرّر من خصائص تلك الوسائل، وما تمنحه من حريات وأدوات لمستخدميها على سبيل التعبير عن الرأي، يسعى سريعا إلى الحدّ منها، أو التعامل معها بما يضمن ألا تصل كل إمكاناتها إلى المستخدمين.

> يشترط التطبيق على من يودّ التسجيل فيه أن يتعهد بعدم الاحتفاظ بنسخة مما يقال بأي شكل

ولعل الحكومات تبدو دائما هي أكبر المتضرّرين من وجود مثل هذه التطبيقات الحرّة، والتي تتيح لمواطنيها أن يتحرّكوا فيها بسهولة، ما يتسبب في التعبئة العامة ضد سياساتها غالبا. وبالتأكيد أن حجم ضيق الحكومات من وجود تلك الوسائل التعبيرية الحرّة في الفضاء العام يتناسب طرديا مع حجم هامش الحريات المتاحة في هذا البلد أو ذاك. فكلما اتسع هامش الحرية قلّ حجم الضيق من أي وسيلةٍ تتيح استخدام ممكنات ذلك الهامش بسهولة ومجانية ويسر، والعكس صحيح. لكن عشّاق مثل هذه الممكنات يخشون أن يُستغل الأمر عكسيا، فيصبح «كلوب هاوس»، بطبيعته التفاعلية الحرّة وفكرته القائمة على تعزيز شهوة الكلام لدى مستخدميه، واستدراجهم تلقائيا لإبداء آرائهم التي قد لا يتاح لهم التعبير عنها بوضوح وسرعة وشفافية في الوسائل الأخرى، مصيدة لاصطيادهم، واستغلال ما يقولونه بعد تسجيل بطريقةٍ أو بأخرى، للإضرار بهم. التحدّي في بدايته، وها نحن في التطبيق نتحدّث ونراقب.

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,20**, Austria **€ 2,20**, Belgium **€ 2,20**, France **€ 2,20**, Germany **€ 2,30**, Holland **€ 2,30**, Italy **€ 2,10**, Spain **€ 2,20**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 5,00**, USA **$ 2,00**